الشرك والقبور وأشياء أخرى

يعلم الله تعالى بغضي لخوض هذا، خاصة مع ما يعتلج في قلبي من وضوح أساسه، وأن الآيات والأحاديث وكلام كثير من فضلاء أهل العلم قد تتابع في بيان الأمر وتوضيحه والإنكار على المتلبس به، ولكن مع ما شعرت به من تلفت لبعض من أعرف راجيا أن يسمع جوابا تطمئن به نفسه أكتب هذا البيان ولكن لا بد من مقدمات ثم إني أحذر من أن المراد لا يتحقق بلفظ موجز فإن رأيت مني إطالة فاعرف أنني عجزت عن الاختصار، ولكني سأسهل على القارئ بأن أقسم الكلام على أجزاء يكون صدر كل فقرة كاشف عن مضمونها أي بمثابة العنوان، فإن كسلت عن القراءة فلا أقل من أن تتصفح بدايات الفقرات فربما وجدت شيئا يهمك أن تقرأ عنه، كما أنني قسمته لقسمين رئيسيين فأما الأول فيراد منه تفنيد الإشكالات وتقرير المسألة بعيدا عن حدث الساعة والذي هو المقطع المنتشر
وأما الثاني فكان تعليقي على المقطع وما دار حوله من أخذ ورد، فإن كنت مريدا للثاني فقط فاقفز عن القسم الأول إلى الثاني مباشرة

وأنبه أن الطول ليس لأجل رد على معين، وإنما محاولة لاستيفاء النظر قدر ما تسمح به هذه المواقع بغرض رفع الإشكال عن بعض ما في الموضوع وأرجو أن أكون قد وفقت للصواب

القسم الأول: الشرك وطلب البرهان والسلطان

-يكثر الناس في هذا الزمان النفرة من موضوع الشرك والكفر، والإكثار من النكير على من يتكلم بذلك، وأما الأسباب فكثيرة، وأغلبها مردود مرذول يقصد منه أصحابه التمييع وتذويب الفوارق بين الإسلام والكفر والكيد للدين عبر إسقاط أسواره، إلا أن بعض ذلك وقع من أناس بداعٍ صحيح سليم وهو كثرة الجنايات التي وقعت في الأمة جراء التساهل في الحكم بالشرك والكفر، وأريقت بسبب ذلك دماء سيرد أصحابها مع قاتليهم على حكم عدل ينصف المظلوم ويقتص من الظالم، وأنا وإن كنت أقول بسلامة الدافع وحسن النية في حق هؤلاء إلا أنني ضد مهاجمة المتكلمين بحكم الكفر بإطلاق خاصة إن كان مع بغي وسخرية وتجهيل وسوء خلق، بل من نطق بتلك الأحكام عن علم ودراية وحسن استدلال فيلزم من ذلك تأييده ونصرته ومن أخطأ فيلزم تبيين خطئه بالدليل وبسمت أهل العلم والتقوى، فإنما يتجلى وجه الدين برسم الحدود بينه وبين غيره من الأديان، ولا يكون ذلك إلا ببيان ما كان منه وما كان خارجا عنه بغير لبس أو مواربة، والسخرية والمبالغة في البغي والهجوم والتجهيل قد تنقلب تخويفا يمنع العالم من النطق به في موطنه السليم المطلوب خوفا من تتابع الألسنة على ثلبه، خاصة وأن أكثر المتكلمين لا يفرق بين الأحوال وإنما هو تبع لرجال أقدر منه على ذلك، وإنما يقتدي بسلوكهم وهديهم ويماثله وقد لا يصيب الموطن، ومنع هؤلاء عن الكلام في هذا الفضاء متعذر فالسبيل حسن المسلك ورشاد القدوة

-يخطئ كثير من الناس في فهم معنى الشرك، وقد ابتلينا في هذه المسألة بفريقين، فريق يتوسع فيه ويحتم تنزيل الأحكام جراء ذلك التوسع، وفريق آخر يضيق ذلك إلى حد أن يبقى السبيل الوحيد لإثبات الشرك هو تصريح المشرك بقوله: "أنا مشرك" أو قوله: "لله شريك أو شركاء" وتلك غفلة عظيمة جدا عن خطر الشرك وتغلغله في نفوس بني آدم
وأحسن من تكلم في تفاصيل الشرك ومداخله في النفس هم المتصوفة، ولهم في ذلك كلام عجيب وفهم وفطنة يستشعر الناظر معها عمق الفهم للنفس البشرية الذي لا يكون بغير دربة، فتقرأ ما يكتبون وتمر ولا بد ببعض ما قام في نفسك من ذلك وخفائه عنك، وأجمل ما اطلعت عليه في هذا الباب ما كتبه المحاسبي وأبو طالب المكي والذي تشربه الغزالي من بعدهما ومزجه بعبقريته وذكائه وترى ذلك كله في الإحياء، على أنني وإن كنت أقر بتقدمهم في الباب فإنني أنكر بعض ما وقعوا فيه من غلو وإفراط وتعمق في تتبع تلك الدقائق، وهو عيب لا يكاد يسلم منه بنو آدم، وهذا العيب قد يودي بغير الخبير إلى التفسخ والانحلال، إذ مؤداه إلى القنوط واليأس والوسوسة المؤدية إلى ترك العمل، وذلك كيد الشيطان، فإنه يرضى من عباد الله تعالى بأمرين لا يبالي بأيهما ظفر، إما إفراط أو تفريط، وكل مداخله من هذين الجانبين

-الغريب والملفت، أن استغراق المتصوفة في تتبع الشرك في موضوع الرياء تحديدا، وما بلغوه فيه من إبداع وتفرس في النفس، يقابله -من كثير منهم- تساهل منه في مسألة الشرك وتحقيقها في باقي جوانب العبادة، فتجد من بعضهم تساهل غريب في التحرز من الشرك في العبادات وفي مسائل القبور والأضرحة، وتراخ في تحقيقه وبيانه، ولعل ذلك لما كان منهم في إفراط في تتبع مواقعه في النفس في الكلام عن الرياء فكل إفراط في جانب يلزم منه تفريط في غيره، فكان استنفاد الطاقة في ذلك حتى إذا انتقلوا لغيره تهاونوا في بيانه اكتفاء بما سبق، ولعل العذر يكون في ذلك وضوح الشرك في هذه المسائل وكثرة الآيات والقصص القرآني حولها، والنفس قد تستروح لهذا الوضوح وتكسل عن توضيحه القول فيه، ولعل ما وقعوا فيه من غلو ملحوظ في شأن الأولياء وكراماتهم ساهم في تغاضيهم عن تبصر تلك المخالفات لهوى خفي في نفوسهم، والأغرب أن منهم من يقرر الاحتراز والاحتياط في مسائل الشرك عند كلامهم عن الرياء، ثم يقرر التساهل والتيسير عند الحديث عنه في مسائل التعبدات والاعتقادات، وفحص أسباب تلك القضية يطول ولكن حسبنا منه ما كان من إلماح

- استطراد، المتأمل في التاريخ والعلماء يعلم أن المتميزين وأصحاب المذاهب المتبوعة (ولا أقصد الحصر الفقهي الاصطلاحي) هم قلة وندرة وأما الباقون فتبع وينهلون من معينهم، ويغلب أن يكونوا من العباقرة كحال الغزالي ولو شئت أن أمثل ببعض من أراه متفردا بالذكاء والعبقرية والفطنة عن أقرانه وله بصمة متميزة لا يكاد يخطئها ناظر (فأبو حنيفة والجاحظ والتوحيدي والشافعي والطبري صاحب التفسير والجويني والغزالي وابن حزم والرازي وابن تيمية ومن المتأخرين المقبلي وابن الوزير والشوكاني والمعلمي والطاهر بن عاشور) وهم بعض من حضرني سرد أسمائهم، ومحل تميزهم في استقلاليتهم وتحررهم من أسر تقريرات من سبق أو تفردهم وإبداعهم في تقويتها ونصرها والاستدلال لها بحيث يمكن أن يشكلوا مدرسة خاصة متفردة، وهؤلاء رغم عبقريتهم التي تتضح من كلامهم ورغم ذكائهم الواضح قد يقع الواحد منهم في خطأ واضح تعجب من وهن استدلاله عليه، وقد يقعون في تناقض واضح وتضارب في تقريراتهم أو بين التقرير والتطبيق، وداعي ذلك هو النقص الذي جبل عليه المخلوق، وأن الله تعالى أبى الكمال إلا لنفسه، والنفس البشرية مهما علت فهي دون الكمال لزوما، فمن نظر إلى العلماء بعين الاحترام والتقدير لمح ذلك التميز منهم واعتذر لهم عن خطئهم ولم يتابعهم فيه، وأما من رمقهم بعين العصمة فلا يقبل إلا أن يسايرهم في أخطائهم ويصوبهم فيها ويفترض الافتراضات البعيدة لأجل تصويبها كتفردهم بتحصيل علم لم يطلع عليه غيرهم أو تمحل وجوه التأويل ولي النصوص المخالفة لأقوالهم، وهذا إن كان ممكنا عقلا ولكنه يفيد في الاعتذار لهم لا متابعتهم، وبما أن مسايرة جميع العلماء ممتنعة لتناقض أقوالهم وتخطئة بعضهم بعضا وقد تبلغ تلك التخطئة حد الشدة بل وربما التكفير؛ فهو يتخير بالهوى بعضهم ويمنع من مخالفتهم بدعوى توقير العلماء وتدني مستوانا عن تحكيم أقوالهم، ثم هو لا يبالي بمخالفة غيرهم ويستجيز لنفسه ما منعه عن مخالفه!

- أعود للكلام عن الشرك فأقول: ليس الشرك أن يقصد الإنسان في نفسه أن يشرك بالله، وليس علم الإنسان به والاطلاع عليه لازم، بل يقع من الإنسان بغير علمه، ولذلك لما جاء التحذير من الشرك في الخبر وأنه أخفى من دبيب النمل، جاء التعليم للدعاء العظيم: اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك ما أعلم وأستغفرك لما لا أعلم، وفيه -بما لا يخفى- تصريح بأن من الشرك ما لا يحيط الإنسان به، وغالب يكون من الشرك الأصغر إلا أنه قد يبلغ مع تهاون صاحبه في تتبعه واجتثاثه من نفسه إلى أن يصير شركا أكبر مخرجا من الملة وتأمل ما ذكره النووي رحمه الله في شأن الحلف بغير الله، قال: "فإن اعتقد في المحلوف به ما يعتقد في الله تعالى كان بذلك الاعتقاد كافرا" ومعلوم أن الاعتقاد لا يكون أنه المحلوف به خالق ورازق وواجب الوجود بنفسه إلى غير ذلك فذلك يبعد جدا ، بل المراد بذلك ما يقع منه من عمل قلبي من تعظيم ومحبة وخوف، ومثله كلامه في السجود للمشايخ: " وليس من هذا ما يفعله كثيرون من الجهلة الظالمين، من السجود بين يدي المشايخ، فإن ذلك حرام قطعا بكل حال، سواء كان إلى القبلة، أو غيرها. وسواء قصد السجود لله تعالى، أو غفل. وفي بعض صوره ما يقتضي الكفر عافانا الله تعالى" فمعلوم أنهم لم يسجدوا لهم بنية أنهم أرباب وأنهم مستقلون عن الله بالتصرف ومع ذلك حكم رحمه الله على بعض الصور بالكفر، وفي النقطة التالية توضيح ذلك

- الشرك يقع دائما في أعمال القلوب، والتي هي التعظيم والمحبة والخوف والرجاء والتوكل والاستعانة وغير ذلك مما هو مختص بالقلب، فقد يقع الإنسان بالشرك في محبته للناس وثنائهم، وقد يقع فيه خوفا منهم، وقد يقع فيه رجاء لما في يد سلطان، وقد يقع فيه بالاستعانة بالجن والشياطين، فهذا وشبيهه لا يكاد يسلم منه أحد، وعندما تكلم الغزالي في الرياء قال: "فهذه درجات الرياء ومراتب أصناف المرائين وجميعهم تحت مقت الله وغضبه وهو من أشد المهلكات وإن من شدته أن فيه شوائب هي أخفى من دبيب النمل كما ورد به الخبر يزل فيه فحول العلماء فضلا عن العباد الجهلاء بآفات النفوس وغوائل القلوب"، فانظر كيف لم يستثن منه فحول العلماء فكيف بمن دونهم، فلكل إنسان من ذلك نصيب يكاد لا يخطئه -اللهم إلا من عصمه الله تعالى من ذلك ولا يكون هذا لغير الأنبياء اتفاقا وفي تجويزه عليهم من بعض العلماء تفصيل وخلاف يطول- وهذا القدر الذي يقع من الناس عظيم مهلك محبط للعمل في كثير منه وإن كان شركا أصغر في غالبه، ولا يبعد أن يصير أكبر في حالات خاصة مع هشاشة النفس البشرية واستمرائها الشرك وتهاونها في تتبعه ومعالجته

- ذكرت الشرك في أعمال القلوب وأنه قد يصل إلى أكبر في بعض الحالات، وأوضح ما أمثل به هنا علماء السلطان، فلا شك ولا ريب عندي بأن منهم من يقع في الشرك الأكبر وذلك أنه وقع في قلبه رجاء وخوف للسلطان يفوق ما وقع من ذلك لله تعالى، وعلامة ذلك ما تراه من مسارعة بعضهم لتسويغ الأقوال وتمريرها وإيجاد حيل شرعية لتجويزها ونشرها بين الناس بما نعلم منهم أنهم كانوا يقررون ضده جهارا نهارا، وأنهم كانوا يغرقون في الاستدلال على ذلك الضد وبيانه، وأنهم حين تحولوا وأرادوا تأييده أتوا بما يظهر للناظر وهنه وتهافته فليس الأمر وليد فكر ونظر تبدل معه الرأي، فأمثال هؤلاء يقوم في نفس الناظر أنهم ممن تعبدوا للسلطان من دون الله، واتخذوه ربا لا بنية ولا بتصريح بل بعمل قلبي لزم منه ظاهر باطل، ومن ذلك ما جاء في الحديث: "أليسوا يحلون لكم الحرام ويحللون لكم الحلال فتتبعونهم؟ فتلك عبادتكم إياهم" وإني وإن كنت أقرر ذلك ولكني أبعد الناس عن تعيين شخص وتنزيل الحكم عليه، إذ حكمي يبقى قاصرا ومقتضى الدين والورع أن أبقيه في النفس دون البوح به، فإن كان خطأ وكان ما جرى منهم من قبيل المعصية التي لا تبلغ حد الكفر

سلمت من مغبته وإثمه ولا يحاسب الله تعالى الناس على حديث نفس لم تتحرك به الجوارح، والمضحك والمحزن في هذا الشأن أن ذلك الحكم قد يقوم في نفسك في حق هؤلاء العلماء التابعين، ويقوم في نفسك الحكم بإسلام المتبوع المتعبد له لسلامته من تلك الآفات أو لظهور مانع يمنع من الحكم عليه به، وتلك مفارقة طريفة غريبة، فإن صدق حكمك ووافق الواقع فيما يعلمه الله منهم؛ كان التابعون في قاع جهنم لشركهم، وكان مآل المتبوع إلى الجنة بتوحيده وعذره ولله في خلقه شؤون وأعاجيب، ولا شك باطلاعنا على بعضها يوم تبلى السرائر، ونسأله حينها أن يغفر لنا ما أسبغ علينا ستره فيه

- تخيل أن أكفر الأقوال والتي لا يختلف في تنزيل حكم الكفر على معتقدها قد تجتمع مع اعتقاد ربوبية الله وقدرته وخالقيته، ومثال ذلك: عبادة الشيطان، فبعض من ذهب إلى هذا المعتقد ونصره لا ينكر ما اشتمل عليه الله تعالى من صفات الكمال (مع فساد التصور اللازم في بعضها وعدم كماله قطعا) وإنما يبرر عبادته للشيطان بأن الشيطان شرير مظلم لا يتورع عن إنزال أقصى العقوبة بمخالفه، أما الله تعالى فغفور رحيم يتقبل أعذار عباده، فقادهم هذا التصور الفاسد لعبادة الشيطان دفعا لشره والإشراك بالله تعالى ثقة برحمته، وما أعجب مداخل الشيطان على بني آدم، ثم ما أحمق الإنسان!

- كرر الله تعالى في كتابه مبدأ طلب السلطان والبرهان، وشدد في النكير على من تدين بما عري عن ذلك، وأقتصر على آية في السلطان وأخرى في البرهان ومن شاء الاستزادة فسبيل ذلك ميسور إن شاء الله

قال تعالى: "قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ"

وقال سبحانه: "أَمَّن يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ"

فلاحظ أن المسألة والحكومة هنا تتلخص بطلب البرهان، فأكثَرَ أنبياءُ الله تعالى في مجادلتهم أقوامهم من مطالبتهم بذلك: أين برهانكم من الله أن الأصنام تضر وتنفع وهو أمر غيبي يتعذر عليكم الاطلاع عليه، أين برهانكم بأن الله تعالى يرضى منكم توجهكم بالعبادة لهم، أين برهانكم بأن الله تعالى يرضى منكم تلك المحبة والتعظيم لهم، أين أين أين..

فهذه المطالبات تلخص مفهوم الشرك في العبادة، وأنه طلب منفعة غيبية بطريق غير معتاد لا سبيل للتيقن من صدقه ولا برهان لإجازة المالك المعبود صرف تلك العبادة والأعمال القلبية لذلك السبب

ولو تأملت لوجدت المشابهة الجلية في فعل عباد الأوثان في الجاهلية مع مرتادي الأضرحة اليوم وذلك من جهة أن مراد هؤلاء وأولئك ليس عبادة الصنم أو الضريح بل ولا يظنون به الاستقلال في التدبير، بل هو رمز لمن أذن الله تعالى له بالتصرف لحسن مقامه عنده، فتصور أن عابد الوثن إنما يعتقد ألوهية وثن يصنعه بيده هو تصور بعيد، وإنما تصوره هو التعلق والارتباط القائم بين هذا الوثن وتلك الروح الغيبية سواء كان وليا أو ملكا

ومع فساد تصور اعتقاد الجاهليين كون الصنم المصنوع ربا خالقا متصرفا كما قال الشهرستاني: "فنعلم قطعًا أن عاقلًا مَّا لا ينحت بيده خشبًا صورةً ثم يعتقد أنه إلهه وخالقه وخالق الكلِّ، ولكنَّ القوم لما عكفوا على التوجُّه إليها وربطوا حوائجهم بها من غير إذنٍ وحجَّةٍ وبرهانٍ وسلطانٍ من الله تعالى كان عكوفهم ذلك عبادةً"

فرغم فساده وبُعده فقد وقع فيه بعض من تأخر من أجيال المشركين لتسلسل الفساد وتدرج تعاظمه مع الزمن، ويشهد لذلك أن بعض محاجة الأنبياء أقوامهم كانت في مساءلتهم إياهم أن ينفعوا أو يأكلوا أو ينطقوا وبفعل إبراهيم عليه السلام في احتجاجه على قومه: "بل فعله كبيرهم هذا فاسألوهم إن كانوا ينطقون" ثم أخبر الله تعالى ما وقع في نفوسهم من فساد قولهم بذلك الاحتجاج القاطع الباهر، فإن سلم فهمي فيعلم أن هذا الاحتمال البعيد الفاسد هو قريب للنفس البشرية ويتغلغل إليها تدريجيا مع تشربها الهوى وتهاونها في حجزها عن المضي فيه إلى أن تعتقد أفسد العقائد

- وسأزيد التمثيل لما سبق بتمثيلات فجة -أعوذ بالله منها- ولكن لا مناص عنها إن رمنا توضيح الصورة وتجليتها:

-الكعبة والحجر الأسود، لا خلاف بين الناس بأن الكعبة إنما بنيت بحجارة من حجارة الأرض، وهي في ذلك مشابهة (والعياذ بالله) للأصنام من تلك الجهة وأن بعض تلك الأصنام إنما هي حجارة نحتت وتشكلت، وهي كذلك مشابهة للأضرحة فإن الأخيرة مبنية من حجارة ومواد معلومة كذلك

فترى المسلم يتوجه إلى الكعبة بالصلاة والطواف ثم يتفق الناس على أن ذلك الفعل قربة إلى الله تعالى، بينما يتوجه المشرك إلى الأصنام بالدعاء والعبادة، ويتوجه من نقول بتلبسهم بالشرك من المسلمين (وليس ذلك الحكم يتناول الجميع ولكن لا شك بوقوعه من بعضهم وليس يستلزم القول بكفرهم) إلى الأضرحة بالطواف والسجود والتعظيم والتبرك ومن العلماء من صنف في مناسك زيارة القبور تشبيها للفعل بمناسك زيارة الكعبة وبيت الله الحرام، وذلك أن التشابه في الفعل ملاحظ، فإن قلنا بذلك التشابه فما علة الحكم بشركية تلك الأفعال دون

الحج مثلا؟
فإن قلت: العلة أن المسلم يتوجه في الطواف إلى الله تعالى فالكعبة ليست مقصودة بذاتها، قلنا: وكذلك الحال في كثير ممن يتوجه إلى عبادة الأصنام والأضرحة، بل قد ذكر الله تعالى عنهم إيمانهم بالله تعالى واعتقادهم أن نفع تلك الأصنام إنما يقع من جهة استشفاعها لله تعالى، فقال تعالى حاكيا قولهم: "وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ"، وقد حكى سبحانه إقرارهم بأن الخلق والرزق والإحياء والإماتة إنما هو بيد الله تعالى لا بيد تلك الأصنام أصالة، فالمشابهة بين تلك الأفعال وأفعال المسلمين عند الكعبة واضحة، فأين مناط الشركية؟

فالجواب الذي أراه متوجها: هاتوا برهانكم، وهل عندكم بذلك سلطان من الله، فالمسلم إذا توجه إلى الله تعالى باستقبال الكعبة -شرفها الله- المبنية من الحجارة، أو بالطواف حولها، فإنما هو مطيع لله مذعن مستسلم، وتجد ذلك الملمح صريحا في قول عمر: "والله إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا أنني رأيت رسول الله يقبلك ما قبلتك" فمحل نفي الشركية مرده إلى البرهان والسلطان، فلو كان مثل هذا البرهان والسلطان الذي في جاء شأن الكعبة موجودا في شأن الأصنام والأضرحة لانتفت الشركية رأسا إذ فاعل ذلك متوجه إلى الله تعالى بعبادة رضيها الله تعالى وأمره بها، ولكن مع انتفاء ذلك الأمر والسلطان والبرهان كان الحكم بالشركية واضحا، فدافع تلك العبادة مع الخلو عن البرهان أن الله تعالى رضيها لا يخرج عن كونه هوى في نفس ذلك المتعبد، سواء كان ذلك الهوى حبه لمشابهة الكفار كما في حالة عمرو بن لحي مثلا، أو كان ذلك الهوى تقليده لآبائه ومن سبقه ممن يعظم ويحب، فكان ذلك التقليد شركا مقاوما لأمر الله تعالى ومعارضا له، فأمعنوا في الانتصار له مقابلة للسلطان الإلهي الذي جاء به الأنبياء، فمن هنا كان الحكم بالشرك ويعلم أن الذي قام في نفوسهم تجاه آبائهم أو الأولياء المعظمين كنسر ويغوث ويعوق وود وسواع من حب وتعظيم هو أعظم مما قام في نفوسهم لله تعالى فكان وصف الشرك لازما

- وزيادة في التمثيل أقول:
هب أنه -والعياذ بالله- قد قرر المسلمون نقض الكعبة، وأخذوا تلك الأحجار ذاتها التي كانت في الكعبة وبنوا بها كعبة أخرى في غير مكة، ثم توجهوا لتلك الكعبة بالمناسك التي كانت تصرف لها وهي بمكة، وبذات النية والقصد -أي طلب رضى الله تعالى- الذي كان معهم حين حجوا في مكة، فهل سلموا بذلك من الشرك؟

فالجواب: لا، فإنما تحركوا مدفوعين بأهوائهم، فاتخذوها وما رضيته نفوسهم آلهة من دون الله، وإنما الذي رضيه الله وأمر به هو حج البيت الحرام الذي بمكة، فلو أقيم مثله بذات المواد في موضع آخر وتوجه الناس إليه لكان ذلك منهم شركا وكفرا، وعلة ذلك فقدهم للسلطان والبرهان، أما لو أن الله تعالى أمرهم بذلك كحال أمره لهم بالتوجه للطور أو لبيت المقدس في أول الإسلام لكان فعلهم طاعة وتسليما وإذعانا
فالإسلام هو الاستسلام والإذعان والرضوخ وطاعة الأمر وضد ذلك الشرك، ومنه أصغر وأكبر فافهم ذلك ترشد

- وإن رجعنا إلى البرهان والسلطان، فهل للمتوجهين إلى الأضرحة وسكانها من الأولياء سلطان وبرهان يسوغ لهم ذلك الفعل؟
فالجواب المجمل: بالتأكيد لا
أما التفصيل:
-فليس لمن يقوم بتلك الأفعال برهان وسلطان من الله، بل قد تكاثرت النصوص في ضده وفي النهي عن البناء عن القبور والتنفير عن ذلك وبيان أنها شرك وذريعة إليه فبناؤها وتعظيمها وقصدها بالطلب والدعاء ليس عليه برهان بل البرهان على ضده، واحتجاج الفاعلين يكون بفعل بعض العلماء لذلك وتجويزهم له، وأنهم ما يجوزون باطلا غلط فتجويز الباطل واقع لا ريب ولو شئنا التمثيل في مسألتنا فبناء الأضرحة وتزيين القبور وتعظيمها مع كثرة النصوص في النهي عن ذلك، ثم إن هؤلاء المحتجون بعدم تجويز العلماء للباطل يخالفون الاحتجاج إن كان العالم من مخالفيهم في الاعتقاد، فهم أنفسهم ينسبون ذلك لكل من خالفهم وفيهم بلا شك ولا ريب علماء أبرار مخلصون فما المعنى من استثناء علمائكم من ذلك، فإن كان الاحتكام للرجال فهاهم رجال برجال، والفصل بينهم بالنصوص لا بغيرها، فإن تركت النصوص واتجهت لغيرها فقد أشركت أولئك العلماء بالله تعالى، وجعلت حكمهم مقدما على حكمه وأمرهم مطاعا فوق أمره، ولا حجة لك في ذلك إلا إحسان الظن فيهم دون غيرهم من العلماء الذين خالفوهم، والحق أن ذلك ليس إحسانا للظن بل اتباعا للهوى وتقليدا لمحبوب من أب أو شيخ، وحاصل الكلام أن وقوع العلماء في الباطل مقطوع به متفق عليه بلا خلاف إلا أن الممتنع اجتماعهم عليه فلا يزال في الأمة من يصدع بالحق إلى حين اندراس العلم الذي يكون في آخر الزمان
والغريب في مسألتنا هذه، أن ذلك الولي المدعو بل وحتى العالم المجيز قد يعذر بموانع، وقد تنتفي تلك عن تابعيهم فينجو من قرر لهم تلك الأفعال ويهلكون هم، كحال التمثيل بعلماء السلطان في المثال السابق، بل وقدر يرد عن العلماء المتبوعين التصريح بخلاف ما عليه الأتباع، كما تواتر عن الأئمة الأربعة النهي عن تقليدهم وأن النص أولى من كلامهم، وأنهم لا يحلون مخالفة الإنسان النص لقولهم؛ ثم مع ذلك ترى من يقذف بالنصوص عرض الحائط ولا يبالي بمخالفتها بل ينكل بمن دعا للتمسك بها بذريعة تقليده لهؤلاء الأئمة فتأمل

وليس قولي هذا أنني أرى هؤلاء جميعا كفارا خارجين عن الملة، وإنما وقعوا في الشرك -الذي نص الغزالي كما سبق أن فحول العلماء لا يسلمون منه- وقد يكون أصغر -والقول بأنه أصغر لا ينفي كونه عظيما ومن الكبائر وأنه محبط للعمل وإنما أصغريته بالنسبة للآخر لا بإطلاق- وهو حال أكثر هؤلاء فالموانع تلحقهم بإذن الله تعالى بل ومنهم من قد يخطئ عن اجتهاد ونظر استفرغ معه الوسع على خلاف بين العلماء في إمكانية وقوع ذلك

فإن علم التابع من نفسه افتقار أولئك للدليل وأن الحجة مع مخالفيهم ثم أعرض عن ذلك وأصر علوا واستكبارا عن الانقياد للحق فقد يقع في الأكبر عافاني الله تعالى والقارئ من ذلك

أطلت جدا في هذا الجزء وألتمس منكم العذر ولكني عجزت عن تلخيصه بأقصر من ذلك، وإني مع التطويل أرى تقصيري في البيان وأعلم أن هذا التقصير قد يؤول لتفسير كلامي بغير مرادي، وأستغفر الله تعالى من ذلك، فإن فهمتَ الكلام على وجهه ورأيته متسقا مع الأدلة فانصرف راشدا ولا حاجة لك بالمتابعة

أما إن رأيت قصوره عن ذلك فلا أحلك أن تترك سائر الكلام اللهم إلا أن لا تتكلم به وتقيم أحكاما فأنت وما شئت، وإلا إن شئت الحكم فاستوف ما بعده، وما يدريك لعلك تقف فيه على ما هو أغلظ مما فات فيتقوى رأيك

المقطع المنتشر عن الأخت المستشفية بغير الله والكلام حوله

كثر الكلام عن المقطع والأخذ والرد فيه، وألخص كلامي فيه بالتالي:

واجب المسلم من مقطع الأخت المستشفية بالميت، أن لا يتلكأ بالصدع بأن ذلك الفعل منكر قبيح بشع لا ينبغي أن يتساهل في رده والتبرؤ منه ونهي الناس عنه

ويخطئ في ذلك رجلان، الأول: الذي بادر إلى تكفير المرأة باعتبار الفعل الظاهر، ومحل ذلك الخطأ من وجوه

1- انتفاء الفائدة من ذلك التكفير أصلا، فلسنا في دولة إسلامية تتعلق فيها بتكفيرك للناس أحكام واقعية، ولو فرضنا أننا فيها، فإن الحكم به يكون للقاضي (العالم الورع) بعد استفهام المرأة عن مرادها ووجه فعلها وإقامة الحجة عليها وتعريفها بخطئها وحثها على الرجوع عنه واستيفاء الشروط وعدم موانع التكفير في حقها من الخطأ والجهل والتأويل والإكراه، فإن أصرت بعد ذلك يصار إليه وذلك لحفظ أديان الناس وسد الباب أمام الأفعال الموهمة، ولبيان ما يقتضيه الحكم الوضعي من ذلك على وفق الشريعة من منع التوارث وأحكام الدفن والصلاة إلى غير ذلك ويبقى بعد ذلك حكما اجتهاديا قد يوافق الواقع في نفس الأمر وقد يخالفه

فإن علمت ذلك فحكمك بالتكفير مع انتفاء تلك الفائدة وعدم تحقق تلك الأغراض وعدم سلوك سبيل إثباته ومحاققة الواقع فيه وإقامة الحجة عليه؛ لا يعدو أن يكون نزقا وطيشا تحتاج معه إلى التأديب

وأما الثاني: فهو المهون من قبح ذلك الفعل، المسوغ للناس الوقوع فيه، وذلك عبر تمحل الاعتذارات والاشتداد بالعبارة على المخطئ الأول (المكفر) رغم أن خطأها -إن نظرنا بعين الإنصاف- لا يقل خطورة عن خطئه، إذ الحامل عليه فعل لا شك بقبحه ولا ريب بمشابهته لفعل المشركين والذي عابه الله تعالى عليهم في آيات بعلمها القاصي والداني

فذلك التهوين سبيل للشرك وتذليل له وفتح لبابه في وجه الأمة والناس، ولئن كان فاعله إنما يتحرك مدفوعا بالانتصار لمشايخه ومذهبه لا غير فقد احتمل إثما، وأما الإغلاظ على المنكر وتسفيهه وتجرأة الناس عليه بهذه القباحة المشاهدة فهو صد عن إنكار المنكر وتخويف للناس من الجهر به هربا من الاتهام بالجهل أو خوفا من الوصم بالتكفير في مجتمعات تجري نحو الانسلاخ من الدين وتتعقب فيها القوى الأمنية كل من يشك في وقوفه حائلا في وجه ذلك الانسلاخ، وتهمة التكفير والإرهاب هي أقرب ما يصار إليه لتسويغ التنكيل بمنكري المنكر، فاشتدادك على هؤلاء وغلظتك عليهم هو بمثابة إعانة المبطلين ومساهمة في تقويض الدين وتسليط يد الظلم على إخوان في الدين والمعتقد

والغريب أن تلك الشدة تختفي تماما ويحل الرفق والسماحة بدلا منها إن كان المُكفِّر من جماعتنا، فحتى لو خولف فتكون المخالفة بالأدب والاحترام والتوقير وقد تكون علة التكفير التي بنى عليها حكمه أغمض وأخفى بكثير من تلك الاستغاثة بالميت، والتطفيف في الكيل مشاهد وعلى الرجل أن يجتثه من نفسه إن أراد فعلا أن يتحلى بالإنصاف والاعتدال والتوسط رزقني الله وإياكم ذلك

--

ثانيا: رأيي في المقطع

أرى المرأة وأمثالها في خطر عظيم أسأل الله تعالى لي ولهم العافية، فأمرهم يدور صريحا بين الشرك الأكبر المخرج من الملة أو السير الحثيث إليه، وفعلها شرك أصغر وذلك لخلوه عن السلطان والبرهان وبيان ذلك كالتالي:
أما المدعو: فلا سلطان وبرهان من الله تعالى أنه ولي حقا يرضاه الله، فإن قلت بل يعلم ذلك من ظاهر حاله في حياته قلنا: هو ظن غالب بصلاح الرجل وحسن حاله في الآخرة وهو ما أرجوه له ولغيره، وفي كثير من الأحوال هو مدافع بشهادات مخالفيه على انحلاله وضلاله، ولو فرضنا إهدار تلك الشهادات بطريق علمي معتبر، فيبقى صلاحه ظنا راجحا ولكن أن يتعدى ذلك إلى الجزم والقطع بأنه ولي مرضي وأنه من أهل الجنة قطعا، وأنه من أولياء الله بلا شك، فذلك يحتاج نصا من عالم الغيب والمطلع على النفوس، وبانقطاع الرسالة يتعذر التحصل على ذلك، بل قد جاء الإنكار من رسول الله بالشهادة بذلك لمن هو أحسن من هذا المدعو، فلما شهدت المرأة لعثمان بن مظعون بالجنة وقالت: هنيئا لك الجنة عثمان بن مظعون، نظر إليها رسول الله ﷺ نظر غضبان، فقال لها: «وما يدريك؟» فقالت يا رسول الله: فارسك وصاحبك، فقال: «والله إني لرسول الله، فما أدري ما يفعل بي ولا به» فهذا إنكار من رسول الله تعالى واضح في التجرؤ على الجزم والقطع بالجنة وتنبيه للأمة بذكره حاله الشريفة أولا وحال عثمان ابن مظعون ثانيا والذي هو من السابقين الأولياء المخلصين بلا ريب، وأما حكمنا عليه بأنه منهم فمن حديث آخر جاء عند وفاة زينب بنت رسول الله صلوات ربي عليه وعلى آله فقال عند دفنها: الحقي بسلفنا الصالح عثمان بن مظعون، وقد يظهر التعارض بين الحديثين بادي النظر، والحق أن ليس هناك تعارض، فالنهي الأول متوجه لعدم الجزم والتألي على الله وإن كان ذلك بحسب ظاهر العمل، وأن أقصى ما يستطيعه العباد أن يحسنوا الظن ويتفاءلوا بالخير أما ما فوق ذلك من جزم وقطع فليس إليهم، وليس لهم الحكم بالجنة أو النار على سبيل القطع والتعيين وقد يتوسع الكلام في هذه النقطة بذكر حديث أنتم شهود الله في أرضه وغايته إثبات الشهادة وإقرار أفعال الخير وتقدير شهادة الناس بالصلاح والحث على أن يضع الإنسان نفسه في مواضع حسن الظن وأن يتجنب مواضع سوء الظن، وليس فيه ما يذهب إليه من جواز القطع لمعين بجنة ونار وإن كان قد وقع بين العلماء خلاف ليس هذا موضع بسطه

فبينا هنا انتفاء البرهان الأول، وهو الجزم بصلاح الولي

أما الثاني: فالجزم بسماع الولي للدعاء أو بإبلاغ الله تعالى له الدعاء (على اختلاف الأقوال والتعليلات في ذلك) ، فإن كان العذر المقول بالتشفع بالأولياء هو أن العاصي لا يثق بقبول الله تعالى لدعائه مع عصيانه فيتوجه إليه بالشفيع من الصالحين طمعا في أن لا يرد الله شفاعته، فكيف يثق بقبول الله تعالى إبلاغ ذلك الشفيع الدعاء وإبلاغه أن فلانا قد طلب منه الشفاعة؟!، وسبيل العلم بذلك متعذر، وهذا التوجه للميت بسؤال الحاجات منهي عنه ومأمور بضده من إفراد الله تعالى بالدعاء وأنه قريب مجيب، وأنه يحب داعيه، وأن الدعاء مخ العبادة، وأنه يبتلي الناس ليسمع أصواتهم ولجوءهم إليه، وأنه أكرم وأرحم بالعبد من جميع من سواه من ملائكة وأنبياء وصالحين؟!، فبأي سلطان وبرهان يترك الإنسان ذلك الطريق الواضح إلى طريق خفي غامض محفوف بالمخاطر، بل وقد حببت الأخبار بالاستغناء عن سؤال المقدور عليه من الأحياء، وأن تلك حال ممدوحة

أما الثالث: لو سلمنا بتحقق الثاني وبسلامة الاحتجاج بالأدلة كقوله صلى الله عليه وسلم: ما أنتم بأسمع لي منهم، أو قوله إن سلامكم يبلغني وتكلفنا الجمع بينها وبين نص الله تعالى بعدم سماع الموتى للدعاء وأن الله تعالى قال مخاطبا نبيه: "وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ ۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ" فإن تجاوزنا تلك المعارضة فمن أين لك بالبرهان والسلطان أن الله تعالى وهبَ الأولياء الإذن القدري بالتصرف وإجابة الدعاء حال قبرهم؟ فأما الاستدلال بالشفاعة في الآخرة فقياس فاسد إذ هو تحرك حي لحي بعد البعث وليس تحرك حي لميت، ثم هو مقيد بإذن الله تعالى لهم بالشفاعة ورضاه عن المشفوع وإعلام الشافع والمشفوع له بذلك، فأين السلطان على تحققه في ذلك المعين المدعو وذلك المعين الداعي ليتحرك وفقه؟ وكل كلام عن تصرف الأرواح هو كلام مجمل الذي جاء منه في الشرع مقيد بأحوال ليس حالنا هذا الذي نتكلم فيه مشمولا بها، وإنما هو تنعم وتزاور واطلاع على بعض الأحوال ليس أكثر ثم لو سلمنا بالإذن القدري للأولياء إجمالا، فأين دليل التعيين في أفراد الأولياء وبرهانه والسلطان عليه؟

وماذا لو وجه الإنسان دعاءه لجبريل أو ملائكة القطر بإنزال المطر وقد علمنا قدرات جبريل -سلام الله تعالى عليه وعلى ملائكة ربنا- الفائقة وعلمنا إذن الله تعالى لملائكة القطر بتسيير الرياح، فهل يُجوّز المتكلم بتلك التعليلات دعاءهم؟ إن جوزه بغير إذن ولا دليل فقد قال على الله باطلا لا برهان له به كما سبق، فلا علم له بسماع الملائكة هؤلاء له، ثم لا علم له أن لهم إذنا قدريا بتسيير الرياح وإنزال القطر استجابة للدعاء وإنما علمه قاصر على أنهم يفعلون ذلك بأمر الله تعالى وإذنه وحده لا بمشيئتهم واستحسانهم، وأما إن منعه فما علة المنع؟ فكل علة في المنع سترى مثلها أو أقوى منها في حال دعاء الأولياء، ومن لطائف هذا الباب ما روي بأن جبريل عرض لإبراهيم عليه السلام حال إلقائه فالنار، فسأله: هل لك حاجة؟ فقال: أما إليك فلا فانظر الجمال في هذا التوحيد وتأمله مليا

الرابع: المتبرك بالقبور وداعيها لا يعلم يقينا -في كثير من الأحوال- أن المدفون في ذلك الضريح هو الولي المعين، فللحسين أربعة أضرحة فيما أذكر، ولزينب أكثر من ضريح، وكثير من الأولياء لا يعلم مكان دفنهم على وجه القطع، بل بعضه ظن راجح وبعضه لا يرقى حتى للرجحان، وإنما هو تحرك بغير علم ولا برهان، وقد رأيتُ من أجاب عن ذلك بأن الأولياء يتنقلون ويزورون أضرحتهم التي جعلت لهم فلا ضير بالتوجه إلى أيها وهو جواب عار عن البرهان، فلا برهان بكونهم يتنقلون في الأرض ويسيحون فيها، وإن سلمنا بوجود ذلك على وجه العموم فلا برهان لزيارتهم تلك المواقع بعينها وتفقد مرتاديها، ولا سبيل لمعرفة أوقات تواجدهم في سياحتهم تلك، فالخلاصة أن الموضوع لا يعدو أن يكون ضربا في عماية ونصرة لداعي الهوى وتسكينا لنفس المتشكك ودفعا بالصدر بغير دليل أو برهان

- فالخلاصة: أن داعي القبر في كثير من الأحوال لا هو عالم بمكان الدفن، ولا بحال المدفون ورضى الله عنه، ولا عين ذلك المدعو والمتبرك فيه من هو، ولا عرف بقدرته على النفع وإذن الله له فيه، وطريق الوحي عن ذلك مقطوع، فلذلك ترى عمدة استدلالاتهم بالمنامات والتجارب وأقوال الرجال

- فأما المنامات فموقوف على الجزم بأنها رؤيا صالحة من الله وليست أضغاث أحلام ولا تحديث الشيطان، ومن خبر هذه المسائل علم أن الغلط فيها فاش وأن القطع بصحة تلك الرؤيا وصدقها يكاد يكون متعذرا، وإنما تذكر إن ذكرت على سبيل الاستئناس لا أكثر

- وأما التجارب فهب أننا سلمنا بتحقق الفائدة وأن ذلك ليس من قبيل الوهم النفسي مع قوة هذا الاحتمال، فأين البرهان والسلطان بأن تحقق النفع يسلتزم المشروعية، فكم يتحقق نفع دنيوي في أعمال السحرة والاستعانة بالجن، وبلغنا تحقق النفع الدنيوي باتباع الدجال وطاعة أمره وأن تلك فتنته، بل وقد جاء في الأخبار بانتفاع دنيوي لبعض المشركين عبر دعائهم للأصنام؛ فمجرد التجريب ووقوع النفع ولو على وجه اليقين والقطع لا يستلزم المشروعية فكيف والحال أنه مشكوك به، والتعويل على النفع وحده عدم فقه لمعنى الامتحان والفتنة والابتلاء، وعدم إدراك أن استجابة الطلب والدعاء ربما كان استدراجا لا رضى، وإنما العبرة بما أثبتته النصوص والملتزم بها والواقف عند حدودها هو المنتفع حقا إذ مآل ذلك إلى الفوز في الآخرة وربما ترتب على التمسك بها الضرر في الدنيا، فتأمل

- وأما الكلام عن المجاز فإنما يحسن في موطن رد التكفير عن المرأة ولو كنتُ قاضيا أو حاضرا في مجلس القضاء في أمرها للقنتها الحجة لتتكلم بها كفعل أبي بكر عندما قال للسارقة: سرقتِ؟ قولي: لا
أما في موطن تسويغ الفعل وتجرئة الناس عليه فلا يحسن ذلك، فإنما يصار إلى المجاز باعتبار القرائن، فقولنا بنى الرئيس الجسر مصروف إلى المجاز بقوة القرينة التي تدفع أن يكون هو الفاعل بيده أما في حالتنا هذه فليست القرينة بتلك القوة، وإسلام المرأة مدافع بسهولة تسرب الشرك إلى النفس، ومدفوع بنص القرآن وبيانه كيف تسلل الشرك إلى قوم نوح وأن ذلك كان عبر بوابة الأولياء ود وسواع ويغوث ويعوق ونسر، ومدفوع بهشاشة النفس البشرية وسرعة تعلقها بالمُشاهد مع ضعف تلك النفس عن الإيمان بالغيب، ومدفوع بالجهل العام الذي ترزح تحته الأمة، ومدفوع بكثرة أهل الباطل المتنفعين بالجاه والسلطان والمال من المروجين لتلك المخالفات بين العوام، ومدفوع بكثرة تصريحات أهل الباطل عن صرفهم الدعاء للولي وعن ولايته الكونية وعن قدراته الخارقة وعن تصرفه بالكون فالمنصف يلحظ أن تلك القرائن إن لم تكن أقوى من القرينة التي استند إليها في صرف الكلام إلى المجاز فهي مساوية لها، بل وحتى لو قال بضعفها فهو ضعف لا يرقى إلى أن يتخذ عِرض المانع سخرية ومضغة تلوكها الأفواه، ولولا الهوى والبغي وإرادة الانتصار للنفس لما كان ذلك

- أرى نقصا في تقييد الشرك بكونه الدعاء بغير المقدور إلا لله وهو حسن على سبيل التمثيل وتقريب الصورة، ولكن هذا الضابط يفتح باب جدل طويل بكون الفعل مقدورًا لغيره، أو مأذونا لغيره فيه على نحو قدري، ويُدخل الناس بإشكال تشبيه تلك الأفعال بالأفعال الدنيوية كطلب الاستشفاء من الطبيب رغم أن الطبيب سبب ظاهر يمكن قياسه بالمعايير الدنيوية بل والتداوي منصوص عليه ومأذون فيه شرعا وما سواه من دعاء الأموات ليس كذلك فيعلم فساد القياس بداهة، ولكن الضابط الذي يقطع ذلك الجدل حقيقة أو على الأقل يحجمه في حدود يمكن ضبطها وحسم الجدل فيها فهو الضابط القرآني والذي كررته مرارا: طلب البرهان والسلطان، فما كان فيه برهان كان سليما مرضيا، وما قصر البرهان عنه كان مبغضا لله تعالى بنص كتابه محظورا على العباد اتباعه والسير فيه
وكل احتجاج بفعل الرجال وإن كثروا علماء كانوا أو أولياء أو عوام هو احتجاج مدفوع بالنص أولا، ومعارض باحتمال الخطأ ثانيا، ولا يستقيم الاستدلال بأفعال الرجال إلا مع دعوى العصمة فتأمل

والنصيحة الأخيرة التي أوجهها للقارئ بعد أن أطلت وأمللت: دع ما يريبك إلى ما لا يريبك، ومن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ولا تعدل بالسلامة شيئا، ولا تخاطر بدينك فهو أنفس ما تملك
فكل من دعاك لأمر مخوف تحفه المخاطر في دينك فقد غشك، وكل من نصحك باجتناب ذلك المخوف والعدول عنه إلى الطريق الواضح الصريح قد نصحك

وإن شئت التوسع في هذا الباب فأنصح باطلاعك على كلام المعلمي رحمه الله وتجد كثيرا منه في القائد إلى تصحيح العقائد وبعضه متناثر في مجموع أعماله وعباراته سهلة واضحة ميسرة إن شاء الله، وقد نفعني الله تعالى بكلامه كثيرا وحتى إن رأيتَ في بعض ما يذكر بعدا فاستدلالاته توسع المدارك وترشدك إلى سبيل أهل العلم والفهم

جعلني الله وإياك من الناصحين والهداة المهتدين

والصلاة والسلام على سيد المرسلين ومن ابتعه بإحسان إلى يوم الدين

اللهم من كان من هذه الأمة على غير الحق وهو يظن أنه على الحق اللهم فرده إلى الحق ردا جميلا حتى يكون من أهله